

تأثير التخصيص على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

- د. ماجد بلير
- د. غالب أبو رمان

SUMMARY

This study attempts to assess the performance of the privatized firms and institutions in Jordan by comparing their performance before and after the privatization process. The criteria of performance adopted are: revenues, profitability, productivity, employment, wages level, prices of products and equities.

Specifically the study investigates the effects of the privatization on the performance of these institutions in order to reach a number of conclusions and recommendations that may be helpful for the decisionmakers to develop the strategy of privatization in Jordan.

The study was carried out by using a corresponding questionnaire in addition to other sources of related available data.

In general, the results of the study point out that the process of privatization didn't improve the performance of these institutions, even though there were a decline in the performance in most of them. These results imply the necessity to review the methods and procedures implemented for the execution of this process in Jordan.

* أستاذ مساعد - الجامعة الهاشمية
* محاضر متفرغ - الجامعة الهاشمية

المقدمة

لقد شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي إعادة اعتبار لدور القطاع الخاص في معالجة المشكلات الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي المنشود في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء وذلك في أعقاب فشل سياسات التدخل الحكومي والتأميم التي طبقت في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وفي الأردن حيث يوصف اقتصاده بالمختلط ، فلقد هيمن القطاع الحكومي على قطاعات ومرافق عدة من بينها خدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات وغالبية الشركات والصناعات التي لم يكن بمقدور القطاع الخاص تمويلها .

إلا أن المشكلات والاختلالات التي واجهت الاقتصاد الكلي خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي وكذلك تعثر عدد من الشركات والمؤسسات الكبرى التي كانت مملوكة في غالبيتها للحكومة الأردنية أدت إلى ظهور اتجاه قوي على المستويين الحكومي والشعبي يقضي بإعادة النظر في ملكية الحكومة وإدارتها لتلك الشركات والمؤسسات وذلك بخصخصتها تدريجياً .

ولقد جرى منذ عام ١٩٨٥ خصخصة العديد من المؤسسات والشركات التي كانت مملوكة ومدارة كلياً أو جزئياً من قبل الحكومة الأردنية .

والآن بعد مرور بعض الوقت على تحويل هذه المؤسسات إلى شركات تدار على أسس تجارية وتحويل الملكية الحكومية في الشركات إلى القطاع الخاص ، يبدو من الملائم الوقوف على الآثار العملية والواقعية لهذا التغيير على أداء تلك المؤسسات والشركات .

ومن هنا تجيء هذه الدراسة في محاولة لتقييم أداء هذه المؤسسات والشركات في عهد التخاصية وبالمقارنة مع أدائها قبل دخولها مرحلة التخاصية .

أسئلة الدراسة :

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية :

- ١- هل أدى تطبيق الخصخصة إلى تحسين أداء المؤسسات المخصصة في الأردن بشكل عام ؟ .
- ٢- ما أثر تطبيق الخصخصة على المؤشرات الاقتصادية الجزئية التالية : (العمالة والأجور ، الإنتاجية ، الربحية ، أسعار الأسهم والمنتجات ، الإيرادات) ؟
- ٣- هل تحفز النتائج الأولية لتجربة الخصخصة الحكومة الأردنية على الاستمرار بها وتعزيزها ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الإجابة على أسئلتها المدونة أعلاه ، كما أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من قبل لم تقم بإجراء دراسة ميدانية في محاولة لتقييم التجربة ككل على المستوى الجزئي الشيء الذي يضيف أهمية خاصة لدراستنا هذه . كما ويمكننا القول إن دراستنا هذه قد تكون رائدة في تناولها لجميع المؤسسات والشركات الكبرى التي شملتها الخصخصة .

أهداف الدراسة :

- أ- تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على مدى التغيير الحاصل على أداء المؤسسات والشركات المخصصة مقارنة بفترة ما قبل الخصخصة.
- ب- التوصل إلى استنتاجات وتوصيات قد يسترشد بها صناع القرار فيما يتعلق بعملية الخصخصة في الأردن .

فرضيات الدراسة (H0):

بافتراض ثبات العوامل الأخرى :



أ- الفرضية العامة:

ليس للتخصية أثر على أداء المؤسسات والشركات المخصصة بشكل عام .

ب- الفرضيات الفرعية:

١. ليس للتخصية أثر على إيرادات الشركات والمؤسسات المخصصة .
٢. لا يوجد للتخصية أثر على ربحية تلك الشركات والمؤسسات .
٣. لا أثر للتخصية على إنتاجية العمل .
٤. ليس للتخصية أثر على أجور العمال .
٥. لا أثر للتخصية على أسعار الأسهم في السوق المالي .
٦. لا أثر للتخصية على حجم العمالة في المؤسسات المخصصة .
٧. ليس للتخصية أثر على أسعار منتجات الشركات والمؤسسات المخصصة .

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة المؤسسات العامة والشركات المساهمة التي تمت تخصصتها كلياً أو جزئياً والتي مضى على إدارتها في ظل التخصصية سنتان على الأقل ويبلغ عددها ١٦ شركة و مؤسسة كما هي واردة في الملحق (١) .

منهجية الدراسة:

تم إجراء الدراسة باتباع المنهجية التالية :

أولاً: فيما يخص الإطار النظري:

مراجعة الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بتطبيقات وآثار التخصية في الدول النامية خاصة .

ثانياً: الإطار العملي التطبيقي:

تم إعداد استبيان لهذا الجزء من الدراسة والذي اشتمل على عدد من الأسئلة الموجهة إلى الشركات والمؤسسات المشمولة بالدراسة والتي تم الحصول على إجابات لها عن طريق المقابلة الشخصية . وقد تضمن الاستبيان مجموعات من الأسئلة حول

المعلومات العامة عن الشركة وأسلوب الخصخصة والأسئلة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل مؤسسة مخصصة .

ثالثاً: الأسلوب الإحصائي المتبع :

تم استخدام البرنامج الإحصائي : SPSS لتحليل النتائج باتباع أسلوب المنهج الوصفي واستخراج المتوسطات والنسب وتحليلها بهدف بيان أثر الخصخصة بافتراض ثبات العوامل الأخرى من غير الخصخصة على الأداء ، كما جرى استخدام الأسلوب الإحصائي باستخراج معامل التباين (C.V.) واختبار (T-Test) وذلك لاختبار الفرضيات .

خطة الدراسة :

جاءت الدراسة في خمسة عناوين متسلسلة وهي المقدمة ، الإطار النظري والدراسات السابقة ، لمحة تاريخية عن تطور عملية الخصخصة في الأردن ، عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات

محددات الدراسة :

كان من أهم تلك المحددات عدم توفر بعض المعلومات المتعلقة ببعض المؤشرات المستخدمة كالربحية والإنتاجية والإيرادات لفترة ما قبل الخصخصة وخاصة شركة ليما ومؤسسة النقل العام سابقاً (هيئة تنظيم قطاع النقل حالياً) .

الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد أدى النجاح النسبي الذي حققته الاقصاديات الرأسمالية والتي تعطي دوراً أكبر للقطاع الخاص في الدول الغربية واليابان إلى ترويج فكرة انتشار الخصخصة إلى الدول النامية والاشتراكية كبديل لسياسات هيمنة القطاع العام وهكذا بدأ تطبيق مبدأ الخصخصة عملياً في العديد من الدول النامية تدريجياً منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي ، كما وتعزز في الثمانينيات من نفس القرن حيث أصبح الآن المنهج السائد في مختلف دول العالم تقريباً .

تعريف الخصخصة ، أهميتها ، دوافعها وأهدافها :

يقصد بالخصخصة ، تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى شركات تدار على

تأثير التخصيص على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

أسس تجارية أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض الشركات المساهمة العامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص.

وتكمن أهمية التخصيص في كونها أصبحت شعاراً عالمياً أرساه ورعاه البنك الدولي ، والتخصيص كسياسة اقتصادية تعتمد على محاور هامة منها المبادرة والمخاطرة والمنافسة للحصول على العائد المرتفع وتحقيق الرفاه (منى قاسم ١٩٩٧ ص ٧٠) .
وبالتالي فإن عملية التخصيص ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية .

وتوجد عدة دوافع للتحويل إلى التخصيص ومن أهم هذه الدوافع ، الدوافع العملية (الأزمات الاقتصادية والمالية) ، والدوافع الأيدلوجية ، والدوافع التجارية ، والضغط الشعبي، والدوافع السياسية، والحصول على موافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كجزء من مفاوضات إعادة جدولة الديون، وتحريك الموارد المحلية وتحسين كفاءة استخدامها ، وتصحيح هيكل الحوافز الاقتصادية وتصحيح هيكل الاختلالات المؤسسية.

ومن بين أهم أهداف التخصيص تقليل دور الدولة في إنتاج السلع والخدمات ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية ، وإضعاف نفوذ ودور نقابات العمال في القطاع العام ، وتوسيع دائرة امتلاك الأسهم ، وتشجيع ملكية العاملين، ومعالجة الأزمات الاقتصادية من خلال برامج التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكذلك زيادة القدرة التمويلية وتخفيض الإنفاق العام ، وتقوية وتوسيع نطاق سوق الأوراق المالية ، وإرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق.

أساليب التخصيص:

هنالك عدة أساليب وطرق للتحويل إلى التخصيص من أهمها : بيع الأسهم بالمزاد ، ومن مزايا هذا الأسلوب توسيع قاعدة الملكية أو الحد من تحكم فئة معينة ومنح الملكية حيث يمكن منح الملكية أو نسبة منها للإدارة والعمال كذلك يمكن تمليك المؤسسات

لشركات قابضة ثم تملك أسهم الشركات القابضة تلك إلى الجمهور ، ويمكن أيضاً توزيع قسائم على الجمهور تعطيهم الحق في استخدامها لشراء أسهم المؤسسات العامة التي تعرض من خلال المزاد .

ومن أساليب التحول إلى التخاصية أيضاً العطاءات والبيع من خلال سوق المال والمقايسة بالديون الخارجية ، ونظام الصكوك أو الكوبونات، والعقد الايجاري والعقد الإداري وإدارة المؤسسات العامة بصورة تجارية بحتة. وكذلك بيع بعض الشركات الصغيرة المملوكة للحكومة مباشرة إلى شركات أخرى.

الدراسات السابقة

. أجريت العديد من الدراسات في هذا الموضوع وسيتناول الباحثان بعض أهم هذه الدراسات وكما يلي :

أولاً: دراسة تقويم أثر برامج الخصخصة على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (ك ٢٢٠٠٠) .

أجريت هذه الدراسة بهدف تقويم أثر سياسات وبرامج الخصخصة على أوضاع الزراعة العربية، وقد توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات والتي من أهمها فيما يتعلق بالخصخصة :

١. واجهت بعض الدول العربية التي طبقت برامج الخصخصة بعض المشاكل أهمها تقييم الأصول ، وتمويل القطاع الزراعي الخاص بعد انسحاب الدولة ، بالإضافة إلى ندرة رأس المال اللازم للقطاع الخاص لشراء مؤسسات عامة كثيرة في فترة قصيرة ، وعدم جاذبية بعض المؤسسات العامة لضعف أدائها المالي ، وعدم قدرة المزارعين على شراء بعض المؤسسات العامة ، وعدم تقيد القطاع الخاص بشروط عقود شراء المؤسسات العامة ، وكذلك ارتفاع أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي وازدياد البطالة في المناطق الريفية
٢. أهم المشاكل التي واجهت عملية الخصخصة في القطاع الزراعي هي قوة تأثير التيار التقليدي المقاوم لعملية الخصخصة ، وتعدد اللجان الفنية المشكّلة لدراسة

عملية التخصصية . وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية نتيجة لارتفاع سعر الصرف الرسمي للدينار الأردني .

ثانياً :دراسة سعد الدين وهبة الموسومة : " من الانفتاح إلى التخصصية "

أجريت هذه الدراسة على شركة البيبسي كولا في مصر وخلصت إلى أن العمال قبل التخصصية كانوا يحصلون بالإضافة إلى مرتبهم الشهري على امتيازات وحوافز أخرى ، أما بعد التخصصية فقد تم إلغاء جميع هذه الامتيازات وتشير الدراسة إلى أنه وفقاً للتقرير الذي أصدره البنك السويسري (سويتزرز لاند بنك) فإن القطاع العام المصري زاد حجم البطالة بالنظر إلى عمليات خفض العمالة التي تجري بموجب خطة الإصلاح الاقتصادي .

ثالثاً :دراسة هارفي فيجنباوم زميليه حول برامج التخصصية في الوطن العربي ضمن دراسات عالمية أخرى:

خلصت هذه الدراسة فيما يتعلق بالعالم العربي إلى أنه لتحسين الأداء الاقتصادي العربي عن طريق التخصصية يجب تشجيع المنافسة ، تقليل التدخل الضار من قبل الحكومة، تطوير أسواق رأس المال بالإضافة إلى خلق نظام جديد لحوافز العمل .

رابعاً :دراسة عبد العزيز حبتور الموسومة :

" إدارة عمليات التخصصية وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي "

والتي أشارت إلى أن التخصيص في بعض الدول العربية ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة حققت للاقتصاد القومي معدلات أداء عالية ساهمت في تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية.

كما بينت الدراسة بأن التخصصية تؤدي إلى نشوء مشكلة العمالة الفائضة ، ومن بين الخيارات المطروحة في هذا الصدد تقترح الدراسة التقاعد المبكر والتعيين في مؤسسات أخرى وتوفير وسائل التمويل لإنشاء مشاريع فردية

كما أشارت الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق تحسينات حقيقية في الكفاءة إلا إذا كانت عملية الخصخصة واضحة وتتسم بالشفافية .

كما أشارت هذه الدراسة إلى الافتقار إلى أي تقييم منظم للأداء الاقتصادي للمؤسسات المخصصة بعد بيعها .

كما بينت الدراسة أن التخصيص من خلال التأجير والتعاقد مع القطاع الخاص لإدارة المشروع مقبولة وناجحة تجارياً كما هو الحال في مجال الفنادق في مصر والأردن .

وأخيراً أبرزت الدراسة دور الخصخصة في تخفيض عبء الدين الخارجي للحكومة في بعض البلدان العربية التي أدخلت برامج مبادلة بين الدين والمشاركة مثل المغرب .

خامساً: دراسة عدلي شحادة عن التخصيص في بولندا :

والتي توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

أثرت التخصيصية على الإنتاج من خلال تأثيرها على تحسين كفاءة إدارة المشروعات وعلى التصدير كما أثرت على خلق سوق رأس المال من خلال مشاركة المستثمرين الأجانب بالمشاريع المخصصة .

أثرت التخصيصية سلباً على سوق العمل وعلى معدلات الأجور الاسمية والحقيقية.

لم يكن للخصخصة أثر على الدين الخارجي .

سادساً: دراسة خصاونة الموسومة:

"التعامل مع مشاكل التخصيص المختلفة"

والتي أفادت بأن التخصيصية تؤدي إلى رفع الرفاه العام الاقتصادي وهي قادرة على المساعدة في بناء الديمقراطية الصناعية ، وعلى توسيع قاعدة ملكية الأسهم.

سابعاً: دراسة حداد حول أثر التخصيصية على المتغيرات الاقتصادية الكلية :

والتي أشارت إلى :

إن نتائج التخصيصية انعكست إيجاباً على معدلات نمو المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو تمويل مشاريع التنمية ، كما أن التخصيصية لعبت دوراً هاماً في رفق ميزانية الدولة

بالموارد المالية اللازمة لتمويل نفقاتها ، وكذلك حققت زيادة مرتفعة في الاستثمار المحلي والأجنبي ، وأدت إلى زيادة فرص العمل ، وإلى زيادة المقدرة التنافسية للسلع المحلية.

ثامناً :دراسة الوزني وعض الموسومة :

" التخصيصية نحو بديل لرفع الفعالية والكفاية "

والتي أجريت لإدارة مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها الدولة أو تسيطر على إدارتها مقابل شركات عامة يملكها القطاع الخاص أو يسيطر على إدارتها .

حيث بينت نتائج الدراسة نسب الربحية وخلصت إلى أن أداء شركات القطاع الخاص فاقت شركات القطاع العام ، كذلك أبرزت مؤشرات المديونية تفوقاً واضحاً للقطاع الخاص على القطاع العام ، حيث بينت الدراسة أن تمويل الموجودات في الشركات العامة يأتي من خارج الموارد الذاتية وبمعدل يفوق النصف.

تاسعاً :دراسة السقا حول تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة :

والتي بينت ما يلي:

- ١- مُنح العمال أسهماً مجانية في الشركات التي يعملون بها .
- ٢- تشير إحصاءات الأرباح للشركات المخصصة إلى حدوث ارتفاع واضح في أرباحها .
- ٣- تمكن المستثمرون من الحصول على عوائد مرتفعة على استثماراتهم بصورة تزيد عن العائد المتوسط في سوق الأوراق المالية .

عملية الخصخصة في الأردن :لمحة تاريخية

لقد بدأت ترجمة استراتيجية الخصخصة في المملكة إلى واقع عملي منذ بداية عام ١٩٨٥ بتوجيه رسالة ملكية للحكومة آنذاك تضمنت تعليمات بتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوراً قيادياً في عملية التنمية الاقتصادية لجميع القطاعات بما فيها قطاعي الصحة والتعليم .

ولقد صاحب هذا التوجه منذ عام ١٩٨٩ انتهاج سياسة التصحيح والتكيف الاقتصادي في محاولة للخروج بالاقتصاد من حالة التباطؤ عن طريق تحفيز الأنشطة الاقتصادية بالتركيز على دور القطاع الخاص حيث أعلنت الحكومة استراتيجية مقترحة للتخاصية جاءت في ورقة قدمت في أحد المؤتمرات الدولية حول التنمية عام ١٩٨٦ حيث اشتملت هذه الاستراتيجية على محورين رئيسيين هما:

١- زيادة حجم الاستثمار الخاص المستقل من خلال تحرير القوانين والأنظمة في بيئة الأعمال التي يعمل فيها القطاع الخاص

٢- تحجيم دور الحكومة في النشاطات التجارية عن طريق بيع الأصول المملوكة فيها للقطاع الخاص .

ولقد استتدت هذه الاستراتيجية إلى جملة من المبررات المنطقية والتي كان من أبرزها الترشيح وتعزيز الإنتاجية والتحول نحو اللامركزية وتحرير القوانين والأنظمة وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق غير المكتظة بهدف إعادة التوزيع السكاني في المملكة .

غير أن هذه العملية تعثرت لأسباب قانونية وتشريعية مما استلزم استحداث تشريعات بهذا الخصوص في وقت لاحق سمحت بتحويلها إلى شركات بأسهم قابلة للبيع (أخبار التخاصية ، العدد الخامس ، ١٩٩٨) .

ولكن العملية تعثرت من جديد أيضاً إذ تبين أن عملية بيع أسهم الحكومة ليست مجرد قرار إداري فالأمر يتطلب معالجات وقرارات كثيرة إضافية كما يتطلب توفير النظم الإدارية الصحيحة والتكنولوجيا المناسبة التي تحفز الإنتاجية .

وهكذا مضت سنوات عديدة والأردن يفحص ويدرس ويسن التشريعات المناسبة ويعدل قوانين تشجيع الاستثمار والشركات والأوراق المالية وهيئات الرقابة وغيرها من التشريعات التي أقرها مجلس النواب ليصار بعد ذلك إلى البدء بالإجراءات العملية للتنفيذ بإنشاء الوحدة التنفيذية للتخاصية في تموز عام ١٩٩٦ والتي تعمل تحت إشراف المجلس الأعلى للتخاصية الذي يرأسه رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء ومدراء الدوائر المختصة . ولقد أنيطت بهذه الوحدة مسؤوليات تنفيذ عملية



تأثير التخاصية على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

الخصخصة . كما تم إصدار قانون التخاصية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠ والذي تضمن الأحكام المنظمة لعملية التخاصية وتطبيقها وكذلك الأحكام التي تضمن توفر عنصرى الشفافية والوضوح في الإجراءات التنفيذية لعمليات الخصخصة ووفق آلية تخضع لإشراف الحكومة .

تنفيذ عملية الخصخصة

١- تم بيع أسهم الحكومة في أربع وأربعين (٤٤) شركة وذلك بمبلغ ١١,٣ مليون دولار تسهم فيها الحكومة بنسب تتراوح ما بين أقل من ٥٪ - ١٠٠٪ من خلال محافظة المؤسسة الأردنية للاستثمار .

٢- أما أول عملية خصخصة كبيرة فكانت في أواخر عام ١٩٩٨ لشركة الأسمنت الأردنية ، حيث باعت الحكومة معظم حصتها البالغة ٥٧٪ من مجمل أسهم الشركة إلى شركة لافارج الفرنسية بحيث أصبحت الشركة مملوكة للقطاع الخاص بنسبة ٨٦٪ .

٣- مؤسسة النقل العام وهى مملوكة للحكومة بالكامل حيث عقدت الحكومة اتفاقيات للتشغيل مع ثلاثة مشغلين محليين من القطاع الخاص في عام ١٩٩٨ ولدة عشر سنوات داخل حدود أمانة عمان الكبرى .

٤- منتجع حمامات ماعين: تم توقيع اتفاقية تأجير واستثمار عام ١٩٩٩ ولدة ثلاثين (٣٠) عاماً مع ائتلاف آكور الفرنسية ومستثمر محلي هو أرامكس

٥- شركة الاتصالات الأردنية المملوكة للحكومة بالكامل : تم بيع ٦٩٪ من أسهم الشركة لكل من ائتلاف فرانس تيليكوم والبنك العربي وللجمهور عن طريق الاكتتاب العام وبهذا تملك الحكومة الآن ما نسبته ٣٩٪ من أسهم الشركة أى أنها أصبحت مملوكة بغالبيتها للقطاع الخاص ومما يجدر ذكره هنا أن الشركة قامت في منتصف شهر أيلول من عام ٢٠٠٠ بتشغيل الشبكة الثانية للهواتف الخلوية (موبايلكم) .

٦- سلطة المياه الأردنية وهى حكومية ١٠٠٪ .

تم توقيع عقد إدارة لشبكة مياه ومجاري منطقة عمان الكبرى مع الشركة الفرنسية المسماة (Suez Lyonnaise Des Eaux) وذلك في شهر نيسان ١٩٩٩ ولمدة أربع سنوات وبقيمة (٢,٢) مليون دولار سنوياً .

٧. شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية :

تم بيع هذه الشركة لشركة (Aldeasa) الإسبانية كشريك استراتيجي بمبلغ ٦٠,١ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ على أن تدفع الأخيرة ما مقداره نصف مليون دينار كرسوم سنوية بالإضافة إلى ما نسبته ٨٪ من المبيعات الإجمالية السنوية

٨ شركة التموين للطائرات (Catering) وهي مملوكة للحكومة بنسبة ١٠٠٪ قبل الخصخصة .

تم بيع ٨٠٪ من كامل أسهم هذه الشركة لشركة ألفا البريطانية لتموين الطائرات كشريك استراتيجي بمبلغ ٢٠,٢ مليون دولار في الأول من شهر آب عام ٢٠٠١ .

وهناك عدد من المؤسسات جرى تحويلها إلى شركات مملوكة بالكامل للحكومة لتدار على أسس تجارية وعلى رأسها الملكية الأردنية والتي تفرع عنها عدد من الشركات معظمها ما زال مملوكاً للحكومة بالكامل باستثناء ما ذكر أعلاه (٧ و٨)

وبالمثل تم تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مملوكة للحكومة بنسبة ١٠٠٪ وتم فصل أو تفرع هذه الشركة إلى ثلاث شركات الأولى للتوليد والثانية للتوزيع والثالثة للنقل حيث ستم خصخصة الشركتين الأولى والثانية وستبقى الثالثة مملوكة للحكومة .

كما تم اتخاذ إجراءات مماثلة بإنشاء شركة تموين حكومية لتحل محل وزارة التموين سابقاً وهناك خطوات أخرى في مجال الخصخصة اتخذت وستتخذ للتحويل تدريجياً نحو التخصصية بالكامل تتعلق بسكة حديد العقبة وأكاديمية الطيران الملكية وقطاع البريد الذي أصبح شركة مساهمة عامة منذ نيسان عام ٢٠٠٢ وقطاع المناجم ومطار العقبة وشركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة البوتاس العربية وسلطة الطيران المدني ومحطات الفحص الفني للمركبات / إدارة ترخيص السواقين والمركبات . وأخيراً تم في شهر تموز

تأثير التخصيص على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

من عام ٢٠٠٣ الإعلان عن طرح أسهم الحكومة في خمس شركات تابعة للمؤسسة الأردنية للاستثمار والتي تتراوح حصص الحكومة فيها من ٨,٤٣٪ إلى ٢٦,٥٪ للبيع .
كما تم تنفيذ بيع ٥٠٪ من حصة الحكومة في شركة البوتاس للشركة الكندية B.C.S. بقيمة ١٢٣ مليون دينار في بورصة عمان خلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٣ أما فيما يتعلق بشركة الفوسفات فلقد صرفت الحكومة النظر عن بيع حصتها فيها على أن تستبدله بعقد إدارة فنية مع ائتلاف محلي دولي بهدف تطوير هذه الصناعة في المملكة.
وبالنتيجة يمكن القول إن عملية الخصخصة في الأردن تجري على قدم وساق مما يدل على أن الحكومة الأردنية جادة في هذا المجال على أمل أن يسهم هذا التحول نحو الخصخصة في إخراج الاقتصاد الأردني من حالة الركود التي استمرت لفترة طويلة كما سبق وأشرنا .

تحليل نتائج الدراسة

لقد تم استكمال البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان ببيانات سوق عمان المالي وذلك لسنتين سابقتين لعملية الخصخصة ولسنتين لاحقتين لها وذلك لأغراض المقارنة بين أداء الشركات والمؤسسات المشمولة بالدراسة قبل عملية الخصخصة وبعدها .

وفيما يلي وصف وتحليل لذلك الأداء فيما يتعلق بالإيرادات والأرباح وإنتاجية العامل ومستوى الأجور وأسعار الأسهم للشركات المساهمة وعدد العاملين وأسعار المنتجات .

خصائص عينة الدراسة:

يبين الملحق رقم (١) خصائص عينة الدراسة التي سبق تعريفها وذلك من حيث تاريخ التأسيس ورأس المال وقيمة الأصول وكذلك من حيث كيفية إتمام عملية الخصخصة وتاريخها .

أ: تحليل النتائج باستخدام طريقة المتوسطات:

لقد تم تفريغ إجابات الشركات التي تم تضمينها في عينة الدراسة على ورقة عمل ومن ثم تمت معالجتها باستخدام برنامج (SPSS) لأغراض المقارنة واختبار فرضيات الدراسة .

أولاً: مقارنة الإيرادات:

والفرضية هي كالتالي:

H0: لا يوجد للتخاصية أثر إيجابي على إيرادات الشركة أو المؤسسة المخصصة.

H1: يوجد للتخاصية أثر إيجابي على إيرادات الشركة المخصصة .

والملاحق رقم (٢) يبين متوسط الإيرادات لسنتين قبل تاريخ الخصخصة وسنتين بعد تاريخ الخصخصة ، ونسبة التغيير في حجم الإيرادات ، كما يلاحظ من الملحق أن معظم الشركات عانت من انخفاض حاد في إيراداتها مقارنة عما كان عليه الحال قبل الخصخصة في حين كان هناك خمس (٥) شركات زادت فيها الإيرادات من ضمنها شركة الاتصالات ، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن الخصخصة لم تؤد إلى تحسين الإيرادات وبالتالي فإن نقبل الفرضية العدمية ، أي أن الخصخصة لم تؤد إلى تحسين الإيرادات لمعظم الشركات وتراجعت بنسب متفاوتة وكبيرة عما كانت عليه قبل الخصخصة .

ثانياً: مقارنة الأرباح:

والفرضية هي كالتالي:

H0: لا تساهم التخاصية في زيادة صافي الأرباح للشركات المخصصة .

H1: تساهم التخاصية في زيادة صافي أرباح الشركات المخصصة .

ويبين الملحق رقم (٢) أثر التخاصية على الأرباح من خلال المقارنة بين متوسط الأرباح قبل سنتين من تاريخ الخصخصة وسنتين بعد تاريخ الخصخصة ، ويلاحظ أن هنالك ٨ شركات من أصل ١٣ توفرت عنها معلومات لأغراض المقارنة انخفضت فيها الأرباح بعد الخصخصة وهذا أمر طبيعي نظراً لانخفاض الإيرادات كما أوضحنا في

تأثير التخصصية على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

الملحق رقم (٢) ، وبناءً عليه وبافتراض ثبات العوامل الأخرى فإننا نقبل الفرضية العدمية أى أنه لا يوجد للتخصصية أثر على الدخل الصافي للشركة أو للمؤسسة المخصصة .

ثالثاً: مقارنة إنتاجية العمل:

والفرضية هي كالاتي :

H0 : ليس للتخصصية أثر على زيادة إنتاجية العامل في المؤسسات والشركات المخصصة .

H1 : يوجد للتخصصية دور في زيادة إنتاجية العامل في المؤسسات والشركات المخصصة.

والملحق رقم (٤) يبين مدى زيادة (انخفاض) إنتاجية العمال في الشركات المخصصة مقارنة مع إنتاجية هؤلاء العمال ما قبل التخصصية وذلك بالاستناد إلى واقع الإجابات على الاستبيان .

و يتضح من الملحق أيضاً أن إنتاجية العامل زادت في (١١) شركة أو مؤسسة من بين الـ (١٦) المشمولة بالدراسة وأن هذه الزيادة كانت بشكل ملحوظ وربما تكون الأسباب وراء ذلك زيادة الاهتمام بتدريب العاملين من جهة إذ أن ما نسبته ٨٧,٥ ٪ من هذه الشركات زاد اهتمامها بتطوير مهارات العاملين كذلك بسبب تخفيض أعداد العاملين في هذه المؤسسات بعد التخصصية من جهة أخرى

وبناءً على هذا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أى أن هناك أثراً إيجابياً للتخصصية على إنتاجية العمال بشكل عام .

رابعاً: معدلات الأجور:

والفرضية هي كالاتي :

H0 : لا تؤدي التخصصية إلى زيادة معدل الأجور السنوية للعاملين .

H1 : تؤدي التخصصية إلى زيادة معدل الأجور السنوية للعاملين .

حيث يبين الملحق رقم (٥) نسب الزيادة في أجور العاملين مقارنة عما كانت عليه قبل عملية التخصصية ، وذلك بالاستناد إلى الإجابات من واقع الاستبيان المستخدم في الدراسة .

ويتضح من الملحق رقم (٥) بأن ما نسبته ٩٣,٧ % من الشركات كان فيها زيادة ملحوظة على أجور العاملين، حيث إن ما نسبته ٥٦,٣ % من هذه الشركات كانت نسبة الزيادة فيها أقل من ٥ % أي أن هناك أثراً ولكن ليس بالأثر الكبير، ولكن إذا ما تم الاطلاع على نسب الزيادة في شركات مثل ليما وشركة الاتصالات نلاحظ بأن نسب الزيادة عالية نسبياً، ومن هنا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن للتخاصية أثراً إيجابياً على أجور العمال.

خامساً: أسعار الأسهم:

والفرضية هي كالاتي :

H0: لا تؤدي التخاصية إلى رفع أسعار أسهم الشركات المخصصة في سوق عمان المالي.

H1: تؤدي التخاصية إلى رفع أسعار أسهم الشركات المخصصة في سوق عمان المالي.

والملحق رقم (٦) يبين نسب الزيادة (الانخفاض) في أسعار الأسهم بمقارنة متوسط أسعار الأسهم لسنتين قبل سنة الخصخصة وسنتين بعد سنة الخصخصة لمعظم الشركات. حيث يتضح من هذا الملحق أن ما نسبة ٧٠ % من هذه الشركات انخفضت فيها أسعار الأسهم في سوق عمان المالي عما كانت عليه هذه الأسعار قبل الخصخصة، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي أن التخاصية لا تؤدي إلى رفع أسعار أسهم الشركات المخصصة بل على العكس تؤدي إلى تخفيضها.

سادساً: أعداد العاملين:

والفرضية هي كالاتي :

H0: أدت الخصخصة إلى الاستغناء عن قسم من العاملين في المؤسسات والشركات

المخصصة.

H1: لم تؤد الخصخصة إلى الاستغناء عن قسم من العاملين في المؤسسات

المخصصة.

الملحق رقم (٧) يبين مقارنة متوسط عدد العاملين قبل سنتين من سنة الخصخصة مع متوسط عدد العمال بعد سنتين من سنة الخصخصة مع نسب الزيادة أو الانخفاض، حيث نلاحظ أن ما نسبته ٦٠ % من الشركات انخفض فيها عدد العمال أو بقي دون

تأثير التخصيص على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

تغيير مقارنة عما كانت عليه قبل الخصخصة بينما نجد أن ما نسبته ٤٠٪ من هذه الشركات زاد فيها عدد العمال عن السابق ، وبذلك تكون معظم الشركات لم تتأثر إيجابياً بفعل الخصخصة من هذه الناحية وبذلك فإننا نقبل الفرضية العدمية أي أن الخصخصة أدت إلى الاستغناء عن عدد من العاملين بعد الخصخصة وذلك في معظم الشركات المشمولة بالدراسة .

سابعاً : أسعار المنتجات :

H0: تعمل الخصخصة على خفض أسعار منتجات الشركات والمؤسسات المخصصة.

H1: لا تعمل الخصخصة على خفض أسعار منتجات الشركات والمؤسسات المخصصة

ومن خلال تحليل النتائج تبين أن متوسط إجابة المختصين في هذا المجال عن المتغير المتعلق بسعر المنتج هو أن ٢٥,٠ من مدى يتراوح من صفر (٠) (للإجابات بلا) - (١) (للإجابات بنعم) ، وبالتالي فإن هذا ربما يشير إلى أن التخصيص لم تعمل على خفض أسعار المنتجات ولكن قد تكون الزيادة في الأسعار التي حصلت على بعض منتجات هذه الشركات ليس بسبب التخصيص وإنما قد يكون بسبب الوضع العام والتضخم الحاصل . وبناءً على هذه النتيجة فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع أسعار منتجات الشركات المخصصة وبين الخصخصة بشكل عام .

وبشكل عام فإن نتائج التحليل الإحصائي السابق تشير إلى عدم وجود أثر إيجابي للخصخصة على خمسة مؤشرات استخدمت في الدراسة وهي: الإيرادات والربحية وأسعار الأسهم وأسعار المنتج وأعداد العاملين في حين كان لها أثر إيجابي على متغيرين فقط هما: الإنتاجية ومعدلات الأجور .

ب - تحليل النتائج باستخدام طريقة معامل التباين:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لاستخراج معاملات التباين لمقارنة أربعة مؤشرات من المؤشرات المستخدمة في الدراسة قبل الخصخصة وبعدها ، وهذه المؤشرات هي : إجمالي الإيرادات ، وصافي الدخل (الأرباح) ، وسعر السهم ، وعدد العاملين .

ولقد تم إجراء هذا التحليل للشركات التي استطاع الباحثان الحصول على بيانات عنها تسمح بإجراء مثل هذا التحليل وكما هو مبين في الجدول رقم (١) والذي يبين معاملات التباين للشركات المذكورة قبل وبعد الخصخصة.

ومما يجدر ذكره هنا أن قيمة (C.V.) الواقعة دون مستوى ٠,٢٠ هي نتيجة جيدة في حين تشير قيم (C.V.) فوق هذا المستوى إلى نتيجة غير جيدة .

جدول رقم (١) معامل التباين في (٩) شركات توفر عنها معلومات فيما يتعلق بالإيرادات والدخل والعمالة وسعر السهم .

جدول رقم (١) معامل التباين في (٩) شركات توفر عنها معلومات فيما يتعلق بالإيرادات والدخل والعمالة وسعر السهم .

اسم الشركة	إجمالي الإيرادات		صافي الدخل		سعر السهم		عدد العمال	
	C.V قبل الخصخصة	C.V بعد	C.V قبل	C.V بعد	C.V قبل	C.V بعد	C.V قبل	C.V بعد
شركة الإسمنت	٠,٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٦	٠,٤٢٧	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٢	٠,٠١١
شركة الدياسة	٠,٠٢	٠,١٦٤	٠,١٦	٠,١٨٨	٠,٠٦	٠,١٩٠	٠,٠٧	٠,٠٧
شركة الألبان الأردنية	٠,٠٦	٠,٠٢٥	٠,١١	٠,٢١٨	٠,٠٤	٠,٠٣٦	٠,٠٥	٠,٠٥٧
شركة الأجواخ	٠,٠٢	٠,١٣٩	٠,١٥	٠,١٤٣	٠,٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢٨
شركة الخزف	٠,٠٢	٠,٠٤١	٠,٠١	٠,١١٢	٠,٠٦	٠,٠١٩	٠,٠١	٠,٠٠٩
بنك القاهرة عمان	٠,٠٢	٠,٨٦٢	٠,٠٨	٠,٣٨٣	٠,١٢	٠,٠٦٧	٠,٠٢	٠,٠٠٩
بنك الإسكان	١	٠,٨٤٧	٠,٢٢	٠,٣٠١	٠,٠٣	٠,١٨٦	٠,٠٥	٠,٠٠٤
فندق الأردن	٠,١٤	٠,٠٣٥	٠,٤٥	٠,١٠	٠,١٥	٠,٠٨٣	٠,٠٣	٠,٠٠٥
شركة الحمة	٠,٠٣	٠,٠٠٩	٠,٠١	٠,٣٥١	٠,٠٥	٠,٠٣٦	—	—

ملاحظة: لم يتم إدراج الشركات المخصصة الأخرى لعدم توفر بيانات عنها قبل الخصخصة أو لعدم تعاون الجهات المسؤولة على إعطاء مثل هذه البيانات .

وفيما يلي تحليل للنتائج الواردة في الجدول رقم (١) :

١- فيما يخص إجمالي الإيرادات ، تشير النتائج إلى انخفاض معامل التباين C.V. Coefficient Variant في أربع شركات هي شركة الإسمنت وشركة الألبان الأردنية وفندق الأردن وبنك الإسكان ، وهذا يدل على تحسن في الإيرادات في فترة الخصخصة مقارنة بما كانت عليه قبل الخصخصة .

أما الشركات الخمس الأخرى فقد ارتفع معامل التباين الخاص لكل منها مما قد يشير إلى تراجع في نمو إجمالي الإيرادات ، كما يلاحظ بأن معامل التباين كان أقل من ٠,٢٠ في ثمان (٨) شركات قبل الخصخصة وذلك فيما يتعلق

بالإيرادات ، إذ كان أقل معامل تباين ٠,٠٢ ، في أربع شركات منها وهي شركات الدباغة والأجواخ والخزف وبنك القاهرة عمان في حين كان أعلى معامل تباين في بنك الإسكان وهو (١) وهو الوحيد من بين الشركات التسع الذي بلغ فيه معامل التباين حداً أعلى من ٠,٢٠ .

أما بعد الخصخصة فلقد كان معامل التباين أقل من ٠,٢٠ في سبع شركات حيث بلغ حده الأدنى (٠,٠٠٣) في شركة الأسمنت في حين بلغ حده الأعلى ٠,٨٦٢ في بنك القاهرة عمان .

يمكن القول بأن الوضع الإيرادي للشركات بعد الخصخصة لم يطرأ عليه تحسن ملموس لا بل يمكن القول بأنه تراجع قليلاً كما تشير نتائج التحليل الإحصائي ، وبناء على ذلك فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0 بعدم وجود أثر للخصخصة على الإيرادات وذلك مع ثبات العوامل الأخرى .

٢- أما بالنسبة لصافي الدخل فلقد انخفض معامل التباين في شركتين فقط هما شركة الأجواخ وفندق الأردن في حين ارتفع هذا المعامل للشركات السبع الأخرى الأمر الذي يشير إلى تراجع في صافي الدخل في هذه الشركات ، ويلاحظ من الجدول أن الشركات التي كان معامل التباين لها أقل من (٢٠) قبل الخصخصة كانت سبع شركات بينما انخفض هذا العدد إلى ثلاث شركات فقط بعد الخصخصة .

كما كان أقل معامل تباين قبل الخصخصة وهو (٠,٠١) في شركتي الخزف والحمة المعدنية ، وأعلى معامل تباين (٠,٤٥) كان من نصيب فندق الأردن .

أما بعد الخصخصة فلقد كان أدنى معامل تباين (٠,١) في فندق الأردن وأعلى معامل تباين كان في شركة الأسمنت حيث بلغ (٠,٤٢٧) .

وبالرغم من أن هنالك شركات أبدت تحسناً في إجمالي الإيرادات في ظل الخصخصة اعتماداً على تحليل معامل التباين مثل شركة مصانع الأسمنت إلا أنه كان هنالك تراجع في صافي الدخل وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ارتفاع في التكاليف الإدارية والتشغيلية .

وبالنتيجة يمكن القول بشكل عام إن هنالك تراجعاً قد حدث في مؤشر صافي الدخل بعد الخصخصة . ولذا فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0 لعدم وجود أثر للخصخصة على صافي الدخل مع تحييد العوامل الأخرى .

٣. فيما يتعلق بسعر السهم فتشير النتائج المستندة إلى معامل التباين إلى أن معظم الشركات الواردة في الجدول تحسن فيها سعر السهم بعد الخصخصة حيث انخفض معامل التباين لست (٦) شركات منها وهي: شركات الأسمت والأجواخ والخزف وبنك القاهرة عمان وفندق الأردن والحمة المعدنية .

ولقد كان معامل التباين أقل من (٠,٢٠) في (٨) شركات في فترة ما قبل الخصخصة في حين كان هذا المعامل أقل من (٠,٢٠) في (٨) شركات بعد الخصخصة وهذا يشير إلى تحسن وضع سعر السهم لهذه الشركات بعد الخصخصة.

هذا وكان أقل معامل تباين قبل الخصخصة (٠,٠٠٤) في شركة الأجواخ مقابل (٠,٦٠) في شركة الخزف كأعلى معامل تباين ، أما بعد الخصخصة فلقد كان أدنى معامل تباين (٠,٠٠٤) في شركة الأجواخ مقابل (٠,١٩) في شركة الدباغة وذلك كأعلى معامل تباين .

وبلاحظ هنا أن النتيجة لا تتوافق مع ما سبق ذكره في حالة تحليل المتوسطات حيث طرأ انخفاض على أسعار أسهم ٧٠٪ من الشركات المدروسة .

ويمكن أن يفسر هذا الاختلاف إلى ارتفاع مدى انتشار قيم المتوسطات لسعر السهم قبل الخصخصة فمثلاً في حالة شركة الأسمت بلغ الانحراف المعياري قبل الخصخصة (٠,٢١) في حين بلغ هذا الانحراف (٠,١٨) لقيم متوسطات أسعار الأسهم ما بعد الخصخصة الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيم معامل التباين (C.V.) في فترة ما بعد الخصخصة

وهذا قد يشير ظاهرياً إلى تحسن أسعار الأسهم (أي ارتفاع تلك الأسعار) ورفض الفرضية العدمية القائلة بأن التخاصية لا تؤدي إلى رفع أسعار أسهم

الشركات المخصصة في سوق عمان المالي ، مع أن الأرقام المطلقة الواردة في الجدول الخاص بأسعار الأسهم تشير إلى انخفاض أسعار الأسهم في ٧٠٪ من الشركات المدرسة والتي توفرت عنها معلومات كافية للمقارنة وهي النتيجة التي نرجحها بناءً على المعلومات الحقيقية ، أي أننا نقبل الفرضية العدمية المشار إليها سابقاً كما سبق وذكرنا في تحليل المتوسطات .

٤- ومن خلال تفحص معامل التباين الخاص بعدد العاملين في الشركات والمؤسسات المخصصة نجد أن هناك تحسناً في هذا المعامل بعد الخصخصة في خمس (٥) شركات هي: الأسمنت ، الأجواخ ، بنك القاهرة عمان ، بنك الإسكان ، وفندق الأردن .

وقد يشير تحسن معامل التباين إلى انخفاض في عدد العمال في هذه الشركات بعد الخصخصة عما كان عليه قبلها الأمر الذي يبدو حسناً من وجهة نظر الشركات في حين قد يبدو سلبياً من جهة نظر المجتمع فيما يتعلق بالبطالة والتشغيل .

هذا وكان أدنى معامل تباين قبل الخصخصة من نصيب شركة الخزف إذ بلغ (٠,٠٠١) مقابل أعلى معامل تباين (٠,٠٧٠) في شركة الدباغة علماً بأن هذا المعامل كان أقل من (٠,٢٠) في جميع الشركات الواردة في الجدول أما بعد الخصخصة فقد كان معامل التباين أقل من (٠,٢٠) في جميع تلك الشركات أيضاً حيث بلغ أدنى مستوى له (٠,٠٠٤) في بنك الإسكان وأعلى مستوى (٠,٠٥٧) في شركة الألبان الأردنية .

وليس غريباً أن تلجأ الشركات المخصصة إلى تخفيض عدد العاملين عن طريق الاستغناء عن الأعداد الزائدة من العاملين في فترة ما قبل الخصخصة وذلك بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتقليل الكلفة ، وعلى هذا الأساس ومن جهة نظر مجتمعية ذات علاقة بالاقتصاد الكلي فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن الخصخصة أدت إلى الاستغناء عن عدد من العاملين وذلك في معظم الشركات المشمولة بالدراسة .

وإجمالاً يمكن القول بناءً على نتائج هذا التحليل إن معظم المؤشرات تراجعت بعد الخصخصة عما كانت عليه قبلها حيث تتطابق هذه النتيجة مع ما سبق وأوردناه في نتائج تحليل المتوسطات .

اختبار (T-test) يؤكد على صحة الاستنتاجات السابقة .

هذا ولقد أجرى الباحثان اختبار T-المقارنة أداء الشركات قبل وبعد الخصخصة بشكل عام واختبار الفرضية العامة ، وهي

H0: لا يوجد فرق بين أداء هذه الشركات قبل وبعد الخصخصة

$$(M1 = M2)$$

H1: يوجد فرق بين أداء هذه الشركات قبل وبعد الخصخصة

$$(M1 \neq M2)$$

ويبين الجدول رقم (٢) نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٢) : Independent Samples Test

	t-test for Equality of Means			
	T	df	Sig (2-tailed)	Means Difference
VI Equal variances assumed	0.090	94	0.928	2286575.35
Equal variances not assumed	0.090	93.56	0.928	2286575.35

حيث إن قيمة $t_{0.090} = 0.928$ مع مقارنتها بمستوى معنوية يساوي (0.05) ، وهذا يعني أننا سنقبل الفرضية العدمية ، أي أنه وبشكل عام لا يوجد هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات المخصصة قبل وبعد الخصخصة.

الاستنتاجات والمقترحات

من خلال التحليل الإحصائي الوارد في الجزء الرابع من هذه الدراسة والذي استند إلى طريقتين ، هما طريقة المتوسطات وكذلك طريقة معامل التباين بالإضافة إلى اختبار T - باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية : أولاً : يشير

تأثير التخصيصية على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

اختبار - T الذي استخدم لاختبار الفرضية العامة القائلة بأن لا أثر للتخصيصية على أداء المؤسسات المخصصة إلى أن أداء هذه المؤسسات بشكل عام لم يطرأ عليه تحسن ، لا بل حصل بعض التراجع في أداء بعضها لفترة ما بعد الخصخصة، وعلى الرغم من قصر الفترة التي مرت على هذه المؤسسات في ضوء الخصخصة والتي يمكن اعتبارها فترة انتقالية إلا أنه يمكن اعتبار هذه النتائج مؤشراً سلبياً لا يدعم عملية الخصخصة . وكما تشير نتائج جميع الاختبارات الإحصائية الواردة في الفصل الرابع من هذه الدراسة .

ثانياً : أما فيما يتعلق بمستوى الأداء المتعلق بالمعايير المستخدمة في الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

أ- تراجع الإيرادات بعد الخصخصة :

وتؤكد هذا الاستنتاج الأرقام المتعلقة بالمتوسطات المستخرجة من واقع الإجابات على الاستبيان بالإضافة إلى اختبار معامل التباين . ومن بين أهم الشركات المدروسة والتي تراجع فيها متوسط الإيرادات بعد الخصخصة شركة الأسمنت ، كما أن أهم الشركات التي تحسن فيها مستوى الإيرادات شركة الاتصالات ، إلا أن معظم الشركات المدروسة تراجعت فيها الإيرادات .

إن حالة الاقتصاد الأردني بشكل عام وكونه شديد التأثر بما يدور في المنطقة المحيطة والعالم ربما يسهم في حدوث هذا التراجع غير أن عملية الخصخصة جاءت لتيسير تخطي العقبات التي كانت تواجه تلك الشركات في ظل السيطرة الحكومية وخاصة في مجال المبيعات والأسواق الأمر الذي لم يحصل في فترة ما بعد الخصخصة وكما أشارت نتائج هذه الدراسة .

ب- صافي الدخل "الربحية" :

ما قيل عن إجمالي الإيرادات ينطبق على الربحية حيث أشارت نتائج تحليل المتوسطات ومعامل التباين إلى انخفاض الربحية في ما يزيد على ثلثي المؤسسات المشمولة بالدراسة وعلى رأسها شركتا الأسمنت والاتصالات حيث تراجع معدل الأرباح بعد الخصخصة بنسبتي ٣٦,٤% و ٢٧,٩% في هاتين الشركتين على التوالي .

أما فيما يتعلق بشركة ليما (سلطة المياه سابقاً) ومؤسسة النقل العام وهما أيضاً من بين أهم المؤسسات المدروسة فلم يكن بالإمكان توفير المعلومات اللازمة عنهما للتعرف على حالتهما بهذا الخصوص .

إنه لمن الطبيعي أن تتراجع الأرباح في ظل تراجع الإيرادات إلا أن تراجع أرباح شركة الاتصالات على الرغم من زيادة حجم الإيرادات ربما يعزى إلى استخدام الإيرادات في تغطية خسائر سابقة أو لارتفاع المصاريف الإدارية والتشغيلية والمنافسة من قبل الشركات الجديدة كشركة فاست لينك .

ج- أسعار الأسهم :

لقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي بطريقة المتوسطات إلى أن متوسط أسعار أسهم المؤسسات المدروسة انخفض بعد الخصخصة عما كان عليه قبل الخصخصة فمثلاً انخفض هذا المؤشر لشركة الأسمنت (٤٪) كما انخفض في ست شركات أخرى من بين الشركات المشمولة بالدراسة علماً بأن أسهم شركة الاتصالات لم تكن مدرجة في سوق عمان المالي إبان فترة الدراسة ولم تدرج أسهمها إلا خلال عام ٢٠٠٣ .

إنه لمن الطبيعي أيضاً أن تتأثر أسعار أسهم تلك الشركات في السوق المالي بأدائها في مجالى الإيرادات والربحية اللذين سبق وأشرنا إلى تراجعهما بشكل عام إبان فترة الخصخصة .

د- تراجع أعداد العاملين :

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن متوسط أعداد العاملين في المؤسسات المخصصة تراجع خلال فترة الخصخصة في حوالى ثلثى الشركات المدروسة وعلى رأسها شركة ليما وشركة الأسمنت وحمامات ماعين وبنك الإسكان .

وفي هذا المجال يمكن الاعتقاد بأن الإدارة على أسس تجارية تتطلب إعادة هيكلة العمالة في تلك المؤسسات وذلك للحد من أو إزالة التضخم الوظيفي في فترة الهيمنة الحكومية على تلك المؤسسات إلا أن معاناة الأردن من مشكلة البطالة المزمنة تجعل النظرة المجتمعية لتخفيف أعداد العاملين في تلك المؤسسات في غير صالح عملية الخصخصة والدليل على ذلك ما شهدته البلاد في بعض الأحيان من آراء فكرية

واحتجاجات نقابية على عملية الخصخصة وتسريح أو عدم وضوح مستقبل العاملين في المؤسسات الجارية فيها هذه العملية .

هـ- أسعار المنتجات من سلع وخدمات :

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن الخصخصة لم تسهم في خفض أسعار منتجات ثلاثة أرباع الشركات المشمولة بالدراسة وقد تكون الاتجاهات التضخمية أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار تلك المنتجات إلا أنه كان من المنتظر أن تؤدي التخصيصية إلى تحسين النوعية وخفض الأسعار الشيء الذي لم يلمسه المستهلك في معظم تلك المؤسسات مما يؤدي إلى تعزيز المواقف والآراء غير المؤيدة لنتائج عملية الخصخصة .

و- زيادة إنتاجية العامل :

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن إنتاجية العامل ارتفعت بنسبة ٧٥٪ في عدد من الشركات المشمولة بالعينة ، ومن بين أهم هذه الشركات شركة الأسمت وشركة ليما وشركة الاتصالات والشركات المشغلة للمواصلات (مؤسسة النقل العام سابقاً) ، وقد يعزى سبب هذا الارتفاع إلى انخفاض عدد العاملين في هذه الشركات في سني الخصخصة عما كان عليه قبلها بالإضافة إلى زيادة اهتمام تلك الشركات بتطوير مهارات العاملين فيها عن طريق التدريب ورفع الكفاءة . ويعتبر هذا المعيار أو المؤشر من المعايير الإيجابية المستخدمة بالدراسة والتي تعزز عملية الخصخصة على الرغم من عدم تحسن الإيرادات وصافي الدخل (الربحية) كما سبق وذكرنا .

ز- ارتفاع معدلات الأجور :

ارتفعت معدلات الأجور بعد الخصخصة بمعدلات متفاوتة تراوحت بين ٢-١٠٪ في الأغلبية الساحقة من الشركات في فترة الخصخصة . وهذه النسب هي نسب عادية قد تكون زيادات سنوية عادية للعاملين ولا تعود إلى عملية الخصخصة بحد ذاتها ، فعلى الرغم من أن نتائج التحليل الإحصائي تشير إلى تحسن أجور العاملين إلا أن الأرجح أن تكون هذه الزيادات وكما أشرنا أعلاه زيادات سنوية عادية وليست عائدة لعملية

الخصخصة الأمر الذي يمكننا من القول بأنه في حقيقة الأمر لم تكن هنالك زيادات ملموسة في معدلات الأجور بسبب التخاصية ، مما قد يجعلنا نميل إلى إدراج هذا المعيار مع المعايير الخمسة والتي لم تكن النتائج الخاصة بها في صالح نتائج عملية الخصخصة .

وبالنتيجة يمكن الجزم بأن نتائج الخصخصة الظاهرة في الشركات المدروسة لا تدعم هذه العملية وخاصة على المستوى الاجتماعي، غير أن التيار القوي على المستويين الإقليمي والعالمي باتجاه الخصخصة وعزم صناع القرار في المستويات العليا على السير قدماً بهذه العملية تجعل من موضوع التراجع عنها أمراً غير وارد في الأمدن القصير والمتوسط على الأقل.

وبناءً على ذلك وعلى الرغم من نتائج دراستنا هذه ونظراً للفترة القصيرة التي مرت على الشركات والمؤسسات المخصخصة في الأردن فإننا لا نقترح العودة عن التخاصية كمنهج للإصلاح الاقتصادي في المملكة ولكننا نعتبر هذه النتائج إشارات تحذيرية مبكرة توجب العمل على إعادة النظر بأساليب ومنهجية وتطبيق التخاصية وذلك من خلال التوصيات والمقترحات التالية :

(١) التروي والدراسة المتأنية للشركات والمؤسسات الجارية العمل بإجراءات خصخصتها حالياً أو تلك التي سيصار إلى خصخصتها مستقبلاً وذلك لضمان تحقيق نتائج إيجابية ولملموسة وسريعة تترك أثراً وانطباعات إيجابية عن عملية الخصخصة على المستوى الجماهيري.

(٢) استثمار عوائد بيع حصص الحكومة في الشركات المخصخصة في دعم عملية الخصخصة نفسها من خلال تشجيع استثمارات جديدة من قبل القطاع الخاص بقروض ميسرة من أموال هذه العوائد بعد التأكد من جدوى تلك الاستثمارات خاصة وأن مشكلة التمويل هي من بين أكبر المشكلات التي تواجه القطاع الخاص في إقامة مشاريع تتطلب رأس مال كبيراً .

(٣) أن تضمن نصوص الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة والشركاء الاستراتيجيين (إذا كان لا بد من اللجوء إلى الشركاء الاستراتيجيين) بنوداً تضمن حقوق العاملين مع

إيجاد جهة رقابية على مستوى عالٍ مهمتها مراقبة تنفيذ بنود تلك الاتفاقيات . ويمكن أن يكون المبدأ فيما يتعلق بالعمالة في الشركات المخصصة هو التدريب والتطوير ولا للفصل والتسريح التعسفيين

(٤) إعادة النظر في بعض أساليب الخصخصة كأن تلجأ الحكومة إلى أسلوب عقود الإدارة الفنية قبل أن تبيع حصصها في الشركات المنوي خصخصتها وذلك على غرار ما فعلت الحكومة في موضوع خصخصة شركة الفوسفات عندما صرفت النظر عن بيع حصتها في هذه الشركة واستبدلته بعقد إدارة فنية (صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ١٢٠٧٠) .

(٥) عدم اللجوء إلى الشريك الاستراتيجي الأجنبي إلا في حالة عدم توفر بديل وطني . وإنه لمن الأهمية بمكان حشد الكفاءات البشرية الوطنية والمتخصصة للمساهمة في إتمام إجراءات الخصخصة وإدارة المؤسسات والشركات المخصصة بكفاءة

(٦) الترويج للنتائج الإيجابية التي قد تتحقق من عملية الخصخصة مع التركيز على أهداف رئيسية كضمان العمالة ونقل واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها وزيادة الإنتاجية والربحية في بعض الشركات الهامة المخصصة وذلك بهدف الإسهام في تقبل وإقناع المواطنين بجدوى التحول نحو الخصخصة .

ملحق رقم (١) : خصائص عينة الدراسة من حيث تاريخ التأسيس ورأس المال وقيمة الأصول وكيفية إتمام عملية الخصخصة وتاريخ العملية

الرقم	اسم الشركة أو المؤسسة	تاريخ التأسيس	تاريخ الخصخصة	كيفية إتمام عملية الخصخصة	رأس المال	قيمة الأصول
١ -	شركة مصانع الإسمنت	١٩٥١	١٩٩٨	السوق المالي	٦٠,٤٤٤,٤٦٠	١٨٦,٢٤٥,٢٢٧
٢ -	شركة الدباغة الأردنية	١٩٥٧	١٩٩٩	السوق المالي	١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧٩٧,٧٥٦
٣ -	بنك الإسكان	١٩٧٣	١٩٩٩	السوق المالي	١٠٠ مليون	١,٤١٧,٦٧٨,٠٧١
٤ -	مصرف رابحون عمان	١٩٧٧	١٩٩٦	صفقة مباشرة	٢,٤٠٠,٠٠٠	—
٥ -	شركة الخزف الأردنية	١٩٦٦	١٩٩٩	السوق المالي	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦,١٠٢,٢٣٧
٦ -	شركة ليما سلطة المياه سابقا	١٩٩٩	١٩٩٩	عطاء	—	٢٧٠ مليون
٧ -	شركة الألبان الأردنية	١٩٦٨	١٩٩٩	السوق المالي	١,٧٥٠,٠٠٠	٤,٢٨٦,٢٥٢
٨ -	شركة حمامات ماعين	١٩٩٩	١٩٩٩	مستثمر استراتيجي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٥٧٦,٩١٢
٩ -	شركة الأبراج الأردنية	١٩٦٤	١٩٩٩	السوق المالي	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٠٠٤,٦٧٤
١٠ -	بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	١٩٩٩	السوق المالي	٢٠ مليون	٨٥٤,٥٣٤,١٤٩
١١ -	شركة الاتصالات الأردنية	١٩٩٦	١٩٩٦	مستثمر استراتيجي	٢٥ مليون	٥٢٨,١٠٣,٢١٦
١٢ -	شركة الحمة المعدنية	١٩٩٤	١٩٩٤	السوق المالي	٥٠,٠٠٠	١,٧٢٤,٦٨٣
١٣ -	شركة الزيت الأردنية	١٩٥٣	١٩٥٣	صفقة مباشرة	٤٤٣,٦٨٣	١١,٧٤٤,٨٦١
١٤ -	شركة الأمواق الحرة	١٩٩٦	١٩٩٦	مستثمر استراتيجي	٤,٥١٠,٠٠٠	٩,٧٠٥,١٢٩
١٥ -	شركة الفنادق والسياحة الأردنية	١٩٥٥	١٩٥٥	السوق المالي	٥ مليون	٢١,٢٥٧,٥٢٣
١٦ -	مؤسسة النقل العام (هيئة تنظيم قطاع النقل)	٢٠٠١	٢٠٠١	مستثمر استراتيجي	—	—

تأثير التخصصية على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

ملحق رقم (٢) : متوسط الإيرادات مستثنين قبل الخصخصة واستثنين بعدها ونسب التغير للشركات والمؤسسات المشمولة بالعينية .

النسبة الزيادة (الإخفاص)	متوسط الإيرادات (لستينين بعد تاريخ الخصخصة)	متوسط الإيرادات (لستينين قبل سنة الخصخصة)	اسم الشركة	القطاع
(١١,٨)	٩٤,٢٠٨,٦٦٥	١٠٦,٨٤٢,٤٥٤	شركة مصانع الإسمنت	قطاع الصناعة
(٤٠,٩)	٥,٢٢٣,٤٨١	٨,٧٧٥,٠٤٧	شركة البياطة الأردنية	
(٧,٥)	٧,٧٦١,٩٥٦	٨,٣٥٠,٢٧١	شركة الخزف	
(٧,٦)	٥٧,٥٤١,١٤٦	٦,٦٩٣,٠٧٢	شركة الألبان	
٣٢,٣	١٣,٥٦٧,٤٢٠	١٠,١٧٥,٨٤٨	شركة الأجواخ	
٩,٨٧	١٨,٣٠٩,٣٧٠	١٦,٦٦٤,١٠٦	شركة الزيوت	
—	—	—	شركة ليما	قطاع الخدمات والسياحة
(٨٩,٣)	١١٥,٤٥٠	١,٠٨٣,١٨٨	شركة حمامات ماعين	
(٤٢,٢٩)	٦٤,٧٩٤	١١٢,٢٧٠	شركة الحمة المعدنية	
٣٨٩,٧	٦,١٩٧,٥٩٩	١٥٩,١٦٠	شركة الأسواق الحرة	
١,٥٤	١٠,٢٣٠,٧٧٦	١٠,٠٧٥,٦٦٤	شركة الفنادق والسياحة	
—	—	—	شركة فنادق راديسون سانس	
—	—	—	مؤسسة النقل العام	
١٤,٦٤	٢٩٧,١٦٩,٩٨٤	٢٥٩,٢١٩,٦٥٤	شركة الاتصالات	
(٣٨,٦٦)	٦٨٥,٥٩٦,٥٠٩	٤٩٤,٤٥٩,٨٩٥	بنك الإسكان	
(٤٣,٨٢)	٤٠,١٤٠,٢٦١	٧٦٤,٠٠٧,٢٩٨	بنك القاهرة عمان	

• شركات لم تتوفر عنها بيانات قبل الخصخصة ، تم أخذ سنة الخصخصة كأساس للمقارنة .

ملحق رقم (٣) متوسط أرباح المؤسسات والشركات المخصصة لسنتين قبل تاريخ الخصخصة وسنتين بعده ونسب التغير .

نسبة التغير	متوسط الدخل (بعد سنتين من الخصخصة)	متوسط الدخل (قبل سنتين من الخصخصة)	اسم الشركة	قطاع
% ٣٦,٥	٦,١٠١,٣٠٥	٩,٥٨٩,١٧٢	شركة الإسمنت	القطاع الصناعي
(% ٥١,٣)	٣,٢٦٦١	٦٢١,٨٥٤	شركة البياحة	
(% ٢١,٠)	٩١٨,٢٢٢	١,١٦٢,٥٢٧	شركة الخزف	
(% ٥,٩٧)	٥٩٣,٩٨٤	٧٠٦,٨٥٩	شركة الألبان	
% ٥٠,١٢	٢,٦٥٢,٦٢٢	٢,٦٢٦,١٠٧	شركة الأجران	
(% ٣١,٦)	(٢٥٧.٦٠)	(١٩٥,٢٤٧)	شركة الزيوت • شركة ليما	
% ٢٤,١	٨١١,٠٦١	١,٠٦٩,١٦٢	شركة حمامات ماعين •	قطاع الخدمات
% ٦٥,٥	٣٨,٧٠٧	٢٢,٢٩٢	شركة الحمة المعدنية	
% ١١٤١,٣	١,٧٦٨,٢٤٥	١٤٢,٤٥٦	شركة الأسواق الحرة •	
% ٦,٤٩	١,٧٠٨,٣٢٦	١,٦٠٤,٢٢٣	شركة الفنادق والسياحة	
—	—	—	شركة فنادق الهولدي ان (رانجون سنس)	
—	—	—	مؤسسة النقل العام	قطاع البنوك
(% ٢٧,٩)	٥٢,٧٢٦,٠٩٤	٧٣,٠٩١,٨٥٩	شركة الاتصالات	
(% ٦٦,٢)	١٦,٩١٠,٣٠٠	٢٠,١٩٧,٧٦٦	بنك الإسكان	
(% ٤٤,١)	٢,٧٧٢,١٦١	٢,٦٥٢,٠٥٥	بنك القاهرة عمان	

* شركات لم تتوفر عنها بيانات قبل الخصخصة فتم أخذ سنة الخصخصة كأساس للمقارنة .



تأثير التخصصية على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

ملحق رقم (٤) : الشركات والمؤسسات مرتبة حسب زيادة أو تراجع إنتاجية العامل بعد الخصخصة .

الرقم	الشركات التي زادت بها إنتاجية العامل	الرقم	الشركات التي قلت بها إنتاجية العامل
-١	شركة مصانع الأسمنت	-١	شركة الدباغة الأردنية
-٢	بنك الإسكان	-٢	شركة الألبان الأردنية
-٣	شركة فنادق هولدي الأردنية	-٣	شركة مصانع الأجواخ
-٤	شركة مصانع الخزف	-٤	بنك القاهرة عمان
-٥	شركة ليما	-٥	شركة الفنادق والسياحة الأردنية
-٦	شركة منتج حمامات ماعين		
-٧	شركة الاتصالات		
-٨	شركة الحمة المعدنية الأردنية		
-٩	شركة مصانع الزيوت النباتية		
-١٠	شركة الأسواق الحرة		
-١١	النقل العام		

ملحق رقم (٥) : نسب زيادة أجور العاملين في المؤسسات والشركات المدرسية بعد الخصخصة .

الشركة	نسبة الزيادة في الأجور
شركة مصانع الأسمنت	% ١٠
شركة الدباغة الأردنية	% ٥
بنك الإسكان	% ٥
شركة فنادق الهولندي الأردنية	% ١٠
شركة مصانع الخزف	% ٣
ليما	% ٣٠
شركة الألبان الأردنية	% ٥
شركة منتج حمامات ماعين	لا تغيير
شركة مصانع الأجواخ	% ٥
بنك القاهرة عمان	% ٣
شركة الاتصالات	% ٣٠
شركة الحمة المعدنية الأردنية	% ٥
شركة مصانع الزيوت	% ٥
شركة الأسواق الحرة	% ١٠
شركة الفنادق والسياحة الأردنية	% ٥
التقل العام	% ١٠

تأثير التخصية على أداء المؤسسات المخصصة في الأردن

ملحق رقم (٦) : متوسط أسعار أسهم الشركات المخصصة لاستئجار قبل الخصخصة واستئجار بعدها ونسب التغير (بالدينار الأردني) .

نسبة التغير	متوسط سعر السهم السوقى (استئجار بعد سنة الخصخصة)	متوسط سعر السهم السوقى (استئجار قبل سنة الخصخصة)	اسم الشركة	القطاع
(% ٤)	٣,١١	٣,٢٤	شركة الإسمنت	القطاع الصناعي
(% ٤٣)	٣,٢١	٥,٦٣	شركة البعاجة	
(% ٥٢)	١,٣١	٢,٧٦	شركة الخزف	
(% ٣١)	٢,٧٥	٢,٨٤	شركة الألبان	
(% ٢٤)	٥,٢١	٦,٨٥	شركة الأجواخ • شركة الزيت	
—	—	—	شركة ليما	قطاع الخدمات
—	—	—	شركة حمامات ماعين •	
—	—	—	شركة الحمة المعدنية	
(% ٨٠)	٤,٢٦	٢,٤٨	شركة الأوساق الحرة	
(% ٨١)	١,٢	٠,٦٤٥	شركة الفنادق والسياحة الأردنية	قطاع البنوك
(% ٢٦)	٩,٦	٧,١٣	شركة فنادق الهولندي ان	
—	—	—	مؤسسة النقل العام	
—	—	—	شركة الاتصالات •	
(% ٢٥)	١,٩٩	٢,٦٥	بنك الإسكان	
(% ٢٦)	٢,٣٩	٣,٢٥	بنك القاهرة عمان	

• شركات أو مؤسسات لم تتوفر عنها بيانات قبل سنة الخصخصة لغايات المقارنة .

ملحق رقم ٧: مقارنة متوسطة أعداد العاملين في الشركات والمؤسسات المخصصة قبل وبعد الخصخصة مع نسب التغير .

النسبة التغير	متوسط عدد العمال لستنتين	متوسط عدد العمال بعد سنة الخصخصة	متوسط عدد العمال لستنتين قبل سنة الخصخصة	اسم الشركة	القطاع
(%٥٧)	٢٥٢٤	٢٧٧٢	٢٧٧٢	شركة الإسمنت	القطاع الصناعي
(%٢٤)	١٦٣	٢٤٧	٢٤٧	شركة البياحة	
(%١١)	٤٤٢	٤٩٩	٤٩٩	شركة الخزف	
%١٢	٢٠١	١٧٩	١٧٩	شركة الألبان	
(% ٢)	١٤٢	١٤٥	١٤٥	شركة الأجرانج	
---	١٨٥	١٨٥	١٨٥	شركة الزيوت *	
%٢٣,٥٧	١٢٠٠	١٥٧٠	١٥٧٠	شركة ليما	قطاع الخدمات
(%٤٦)	٧٥	١٤٠	١٤٠	شركة حمامات ماعين *	
%٩	٢٠	٢٢	٢٢	شركة الحمة المصغية	
%٤٨	١٧٧	١٢٠	١٢٠	شركة الأسواق الحرة *	
(%١١,٧)	٤٥٧	٤٠٩	٤٠٩	شركة فنادق السياحة الأردنية	
%٣٣,٣	٤٠٠	٣٠٠	٣٠٠	شركة فنادق الهولدي الأردنية	
%٢٥٠	١٦	١٧	١٧	مؤسسة النقل العام	
%١٠,٦٨	٤٨٥	٤٢٥	٤٢٥	شركة الاتصالات	
(%٢٧٠,٩)	٢٦٤٥	٢٢٨٢	٢٢٨٢	بنك الإسكان	
%٠,٩	١٥١٣	١٤٩٩	١٤٩٩	بنك القاهرة عمان	

* شركات لم تتوفر عنها بيانات قبل الخصخصة فتم أخذ سنة الخصخصة كأساس للمقارنة .

المراجع باللغة العربية

- ١- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر برامج التخصصية على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي، القاهرة، يناير (ك٢)، ١٩٩٧ .
- ٢- سعد الدين وهبه ، " من الانفتاح إلى التخصصية / النهج الثالث لمصر " القاهرة ، دار الخيال ، ط١ ، ١٩٩٧ .
- ٣- هارفي فيجنباوم، جفري هينج وبول ستيفنز، " دراسات عالمية/برامج التخصصية في العالم العربي " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد السابع.
- ٤- عبد العزيز حبتور "إدارة عمليات التخصصية وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي، دراسة مقارنة"، عمان، دار صفاء، ١٩٩٧ .
- ٥- عدلي شحادة وعائيد كنده ، " التخصصية في بولندا " ، رسالة دكتوراة ، جامعة جلاسجو ، بريطانيا ، ١٩٩٦ .
- ٦- صالح خصاونة ، " التعامل مع مشاكل التخصيص المختلفة " ، ورقة عمل مقدمة في ندوة التخصيص المنعقدة في معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، ١٩٩٧ .
- ٧- أديب حداد ، " أثر التخصصية على المتغيرات الاقتصادية الكلية " ، ورقة عمل مقدمة في ندوة التخصيص المنعقدة في معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، ١٩٩٧ .
- ٨- علي العناني ، " تجارب التخصيص لدول عربية وأجنبية مختارة " ، ورقة عمل مقدمة في ندوة التخصيص المشار إليها أعلاه .
- ٩- محمد السقا، "تجربة التخصصية في المملكة المتحدة"، جامعة الكويت، ١٩٩٨ .
- ١٠- أشيل عبد الجبار الجومرد، " المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن: بيانات أساسية " ، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ، ١٩٩٧ .
- ١١- منى قاسم ، " الإصلاح الاقتصادي في مصر : دور البنوك في التخصصية وأهم

- التجارب الدولية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ١٢- ي . س . سافس ، " الخصخصة : المفتاح لحكومة أفضل " ، ترجمة سارة أبو الرب ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٨٩ .
- ١٣- تقي ، " تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا " ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٩ .
- ١٤- محمد الأبرش ونبيل مرزوق ، " الخصخصة : آفاقها وأبعادها " ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- ١٥- مجلة أخبار الخصخصة في الأردن ، أعداد مختلفة .
- ١٦- نبيه سلامة ، " الإصلاح الاقتصادي والخصخصة " ، حالة الأردن ، أطروحة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ١٧- رفعت الفاعوري وهاشم أحمد ، " خصخصة شركة الكهرباء الأردنية : دراسة ميدانية لاتجاهات مديري إداراتها " ، مجلة الإدارة الخاصة (مجلد ٤١) ، العدد الأول ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- ١٨- التقارير السنوية لسوق عمان المالي لسنوات مختلفة .
- ١٩- عبدالله اسماعيل جبري " الدعوة المعاصرة للتحويل الى القطاع الخاص " ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٤٢ ، بيروت لك ١٩٩٠ .
- ٢٠- احمد السويطي ، " تجربة الخصخصة في الاردن بين الفكر والتطبيق " ، اخبار الخصخصة ، مجلد رقم (١) عدد (٥) ، تموز ١٩٩٨ .
- ٢١- عادل القضاة ، " التخصية في الاردن " ، اخبار الخصخصة ، مجلد رقم (١) عدد (٦) ٢١٩٩٨ .
- ٢٢- فهد الفانك ، " الخصخصة : كيف حسمت المعركة ؟ " ، اخبار الخصخصة ، العدد (٩) شباط ٢٠٠١ .
- ٢٣- قانون الخصخصة الاردني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ .

المراجع باللغة الانجليزية

- 1-United Nations , " Privatization in the Transition Process : recent experience in Eastern Europe " New York , 1994 .
- 2- United Nations , " Assessment of privatization of the electric power sector in selected ESCWA member countries " New York , 1997 .
- 3- United Nation , " Role of financial markets in privatization in the ESCWA region " , New York .
- 4- Surgit S.Sidhuf Mohinder S. Mudahar , " Privatization and deregulation : needed policy reform for agri-business development " , Kluwer Academic pub , 1999 .
- 5- Taher Kanaan , " The state and the private sector in Jordan " , Work paper presented in the workshop on " strategic visions for the Middle East and North Africa " , Gammarth , Tunisia , June , 1995 .
- 6- Jawad Anani , Rima Khalaf , " Privatization in Jordan " , Work paper presented in the seminar entitled : Privatization and Structural Adjustment in the Arab countries " , Abu - Dhabi Dacember , 5-7 , 1988 .

